EP

الأمم المتحدة

UNEP/AHEG/4/5

Distr.: General
28 September 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة

الاجتماع الرابع

عبر الإنترنت، 9-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في خيارات الاستجابة المحتملة عملاً بالفقرة الفرعية 10 (د) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3

تحديد الخيارات المحتملة لمواصلة العمل كي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة**

مذكرة من الأمانة

1- أنشئ فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية بموجب الفقرة 10 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 7/3، الذي طلب إلى الفريق، في جملة أمور، في الفقرة الفرعية 10 (د): '1' استكشاف جميع الحواجز التي تحول دون مكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالموارد في البلدان النامية؛ '2' تحديد نطاق خيارات الاستجابة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الإجراءات والنهج الابتكارية، واستراتيجيات ونهج الإدارة الطوعية والملزمة قانوناً؛ '3' تحديد التكاليف والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف خيارات الاستجابة؛ '4' بحث جدوى وفعالية مختلف الخيارات المتعلقة بالاستجابة؛ '5' تحديد الخيارات المحتملة لمواصلة العمل كي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

2- ومدِّدت ولاية فريق الخبراء بموجب الفقرة 7 من القرار 6/4 التي طُلِب فيها إليه: (أ) إجراء جرد للأنشطة والإجراءات التي تتخذها الحكومات والصكوك الإقليمية والعالمية والمنظمات الدولية وأوساط القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المساهمة المعنية من أجل التقليل من القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة بهدف التوصل إلى التخلص من القمامة في المحيطات على المدى الطويل''؛ (ب) تحديد الموارد أو الآليات التقنية والمالية لدعم البلدان في معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ (ج) تشجيع الشراكات التي تنفذ أنشطة من قبيل إعداد قوائم جرد للمصادر، وتحسين إدارة النفايات، وإذكاء الوعي، وتشجيع الابتكار فيما يتعلق بمنع القمامة البحرية بما في ذلك القمامة البلاستيكية والجسيمات

* UNEP/AHEG/4/1.

** تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

البلاستيكية البحرية الدقيقة؛ (د) تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة فيما يتعلق بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على جميع المستويات لتحديد الإسهامات التي تقدمها في حل المشكلة العالمية.

3- وقدَّم استعراض فريق الخبراء للحواجز وخيارات الاستجابة والمسائل الأخرى خلال دورتيه الأولى والثانية (الاجتماع الأول والاجتماع الثاني لفريق الخبراء) مدخلات للدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. واتُّفِق بالإجماع في الاجتماع الأول على أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس خيارا[1]. وخلال الدورة الثالثة لفريق الخبراء (الاجتماع الثالث وفي فترة ما بين الدورتين التي سبقت انعقاد الاجتماع الرابع اضطلع الفريق بأعمال وفاءً بولايته الكاملة.

4- وتجمع هذه الوثيقة معلومات عن خيارات الاستجابة والمدخلات استناداً إلى الإفادات المقدمة طوال العملية التي أفضت إلى الدورة الرابعة لفريق الخبراء، بما في ذلك لأغراض عملية التقييم، وجرد الآليات التقنية والمالية، كما تكمل استنتاجات واقتراحات تحليل الفعالية. وأُدرجت أيضاً المعلومات الواردة في الوثائق الختامية الصادرة عن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء التي حُدِّدت فيها الخيارات المحتملة، بما في ذلك المعلومات الواردة في ''مكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيك البحرية الدقيقة: تقييم لفعالية استراتيجيات ونهج الإدارة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية'' (UNEP/EA.3/INF/5) و ''ورقة معلومات أساسية موحدة لورقات المناقشة المقدمة في الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، الذي عقد في نيروبي في الفترة من 29 إلى 31 أيار/مايو 2018'' (UNEP/AHEG/2018/2/2).

أولاً- لمحة عامة عن خيارات الاستجابة المقدمة

5- عملاً بالفقرة الفرعية 7 (د) من القرار 6/4 والفقرة 10 من القرار 7/3 الصادرين عن جمعية الأمم المتحدة للبيئة، طُلب خلال الاجتماع الثالث لفريق الخبراء أن ''تتاح الفرصة لاستيفاء الإفادات المقدمة بشأن خيارات الاستجابة التي نوقشت في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء قبل انعقاد الاجتماع الرابع بوقت كاف''[2].ولذلك، أرسل رئيس الفريق خطاباً في 11 كانون الأول/ديسمبر 2019 يدعو فيه الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة إلى تقديم إفادات بشأن خيارات الاستجابة المحتملة عن طريق البوابة الالكترونية للفريق.

6- وبحلول الموعد النهائي في 15 آب/أغسطس 2020، تلقت الأمانة 14 إفادة من الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وست إفادات من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة. ويمكن الاطلاع على الإفادات الأصلية غير المحررة على الصفحة الشبكية الخاصة بفريق الخبراء[3]. ودعت الأمانة أعضاء فريق الخبراء ممن قدَّموا إفادات إلى تقديم عروض مسجلة مسبقاً للتوسع في شرح إفاداتهم. وتُرجِمت العروض المسجلة مسبقاً شفهياً إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وأتيحت على الإنترنت[4]. وجمعت الإفادات في الوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/10، ''التقارير المتعلقة بالخيارات المحتملة لمواصلة العمل لكي تنظر فيها جمعية الأمم المتحدة للبيئة''.

7- وعُقدت في 29 تموز/يوليه 2020 جلستان من جلسات الإحاطة التقنية التفاعلية بشأن خيارات الاستجابة، برئاسة رئيس مكتب فريق الخبراء، وذلك لتيسير التباحث وفهم الإفادات.

(1) الفقرة 60 من تقرير الاجتماع الأول لفريق الخبراء: https://papersmart.unon.org/resolution/uploads/k1801471.pdf.

(2) الفقرة 59 من تقرير الاجتماع الثالث لفريق الخبراء:
http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/31115/K1905085%20-%20UNEP-AHEG-2019-3-6%20-%20SECOND%20ADVANCE%20FOR%20CLIENT%20ONLY.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

(3) يمكن الاطلاع على جميع الإفادات في https://papersmart.unon.org/resolution/potential-response-options-submissions.

(4) https://environmentassembly.unenvironment.org/submissions-potential-response-options-documents-and-recordings.

8- والدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية ومجموعات الدول الأعضاء الأخرى التي قدمت إفادات هي المجموعة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ومجلس الشمال الأوروبي وإيران واليابان وماليزيا وميانمار والنرويج والفلبين وسنغافورة وسويسرا وتيمور – ليشتي وفييت نام والولايات المتحدة.

9- والمجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الذين قدموا عروضاً هم مؤسسة الرفاه (Association Welfare) ومركز القانون البيئي الدولي، ووكالة التحقيقات البيئية ومؤسسة غايا (GAIA)؛ ومؤسسة الهند المعنية بالمياه؛ والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية؛ ومؤسسة تنمية الشباب الصومالية؛ والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

10- واستُعرِضت جميع الإفادات الواردة في إطار تحليل الفعالية المطلوب في الفقرة الفرعية 7 (د) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 6/4. واستناداً إلى الإفادات المقدمة، حدِّدت 10 نماذج لخيارات الاستجابة وأوجزت في وثيقة العمل UNEP/AHEG/4/4؛ ''موجز لتحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة القائمة والمحتملة بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على جميع المستويات لتحديد المساهمة في حل المشكلة العالمية'' والوثيقة UNEP/AHEG/4/INF/9، ''تحليل فعالية خيارات وأنشطة الاستجابة الحالية والمحتملة بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على جميع المستويات لتحديد المساهمة في حل المشكلة العالمية ودراسات حالات مختارة''.

11- وعُرِضت أربع فئات لخيارات الاستجابة في ورقات المناقشة ذات الصلة خلال الاجتماعين الأول والثاني لفريق الخبراء (UNEP/AHEG/2018/1/3UNEP/AHEG/2018/2/2;) تمشياً مع التفويض الصادر بموجب الفقرة 10 من القرار 7/3 كوسيلة لتصنيف الإجراءات التي تتخذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي: الاستجابات القانونية والسياساتية، والاستجابات التكنولوجية، والاستجابات الاقتصادية، والاستجابات التعليمية والإعلامية. واستخدم هذا التصنيف لتجميع الإفادات الدولية والإقليمية والوطنية بشأن خيارات الاستجابة المحتملة الواردة في هذه الوثيقة.

12- وأعرب الخبراء، بمن فيهم ممثلو الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص، عن آراء عديدة خلال حلقات العمل والجلسات العامة. وخلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، حُدِّد عدد من المبادئ فيما يتعلق بتعزيز التنسيق والإدارة لتوجيه المتابعة في هذا المجال (UNEP/AHEG/2018/2/6 annex 1)، منها:

(أ) الاستجابات يجب أن توائم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها؛

(ب) الإرادة السياسية أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق نتائج فعالة؛

(ج) المعلومات والبحوث عاملان حاسمان من عوامل التمكين.

(د) النهج العام ينبغي أن يكون:

'1' شاملاً وكلياً وشفافاً ومبنياً على الأدلة؛

'2' شاملاً للمصادر البحرية والبرية ومنظور الاقتصاد الدائري ونهج دورة الحياة الكاملة؛

'3' مستهدفاً للقضاء على النفايات البلاستيكية والقمامة البحرية ومنعها؛

'4' مشتملاً على إجراءات فورية وكذلك إجراءات مستمرة وطويلة الأجل؛

'5' مدعوماً بترابط بين العلوم والسياسات ومرتكزاً عليه وعلى التعاون الدولي ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وعلى الإقرار بالاختلافات في السياقات والقدرات التقنية/المالية الإقليمية والمحلية.

ثانياً- خيارات الاستجابة الدولية

13- شملت مجموعة الآراء المتعلقة برؤية لمكافحة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة ما يلي:

(أ) القضاء على جميع عمليات تصريف البلاستيك في المحيطات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، على أساس مبدأ التحوط؛

(ب) إدراج إجراءات والتزامات محددة الأهداف وقابلة للقياس ومحددة زمنياً؛

(ج) زيادة العمل العالمي المتضافر من خلال الاستفادة من الجهود القائمة؛

(د) إشراك جميع أصحاب المصلحة. وينبغي أن تكون الإجراءات متعددة الطبقات (أي ينبغي أن تتم على جميع المستويات)، وأن تكون مستندة إلى أدلة، وأن تعالج جميع مراحل دورة حياة البلاستيك، ابتداء من الإنتاج المستدام (بما في ذلك تصميم المواد والمنتجات) والاستهلاك (بما في ذلك توزيع المنتجات واستخدامها) إلى النفايات السليمة بيئياً وإدارة مياه الفضلات (بما في ذلك جمع النفايات).

14- وشملت مجموعة الآراء بشأن دور الصكوك القائمة ما يلي:

(أ) التعلم من عمل المنظمات والأطر والمبادرات القائمة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤتمر قمة شرق آسيا؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ والشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن (ماربول) واتفاقية لندن وبروتوكول لندن التابعين لها؛ والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛ وبرامج البحار الإقليمية؛ وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية؛ ومجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع؛ ولجان أحواض الأنهار؛

(ب) استعراض الصكوك القائمة ذات الصلة وتنقيحها والاستفادة منها، بما في ذلك الصكوك والأطر الإقليمية والمتعددة الأطراف التي اعتمدت لمعالجة القمامة البحرية. ويمكن للبلدان والمنظمات أن تواصل تعزيز وتنفيذ هذه الأطر بموجب اتفاقات وولايات كل منها؛

(ج) إشراك الآليات والبرامج القائمة التي تشجع على الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛

(د) توفير التماسك والسياق للعديد من المبادرات القائمة مع تجنب ازدواج الجهود. سد الثغرات التي تحدَّد على نحو منسَّق ومنظَّم؛

(هـ) توفير إطار لإقامة روابط مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (حيثما توجد ثغرات) واستكمالها مثل اتفاقية بازل واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، مع احترام هياكلها القانونية؛

(و) توحيد المعارف والجهود عن طريق وضع خرائط للمنابر/اللجان العلمية القائمة من أجل تعزيز التكنولوجيا المبتكرة، وتجنب ازدواج الجهود، وتنسيق التمويل، والمواءمة بين احتياجات الإبلاغ وأساليب جمع البيانات.

15- وشملت مجموعة الآراء المتعلقة بالمعايير والمبادئ التوجيهية العالمية ما يلي:

(أ) وضع طرق حسابية وتعاريف ومعايير ولوائح مشتركة مع إيلاء اهتمام خاص بفئات المنتجات البلاستيكية الأكثر عرضة للتسرب، التي تشكل خطراً شديداً على البيئة، بما في ذلك البلاستيك أحادي الاستخدام ومعدات الصيد والجسيمات البلاستيكية الدقيقة الأولية؛

(ب) وضع تعاريف للاستخدام الذي يمكن تجنبه أو غير الضروري للبلاستيك، بما في ذلك البلاستيك الأحادي الاستخدام؛

(ج) وضع/تحسين المبادئ التوجيهية العالمية، بما في ذلك ما يلي:

'1' إدارة البوليمرات والمواد المضافة؛

'2' اعتماد مخططات عالمية لوضع العلامات بما في ذلك العلامات الموحدة؛

'3' رصد حالة التنفيذ؛

(د) وضع معايير عالمية للصناعة، بما في ذلك فيما يتعلق بما يلي:

'1' استخدام مخططات توسيع مسؤولية المنتجين المهيئة لتناسب ظروف كل بلد؛

'2' اتباع نهج تدريجي أو مبدأ تغريم الملوِّث؛

'3' توفير معلومات عن الآثار الضارة للمنتجات؛

'4' ممارسات إدارة النفايات، بما في ذلك في مجال تصدير واستيراد النفايات المعاد تدويرها؛

'5' تصميم المنتجات ومتانتها وقابليتها لإعادة التدوير، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة استخدام البلاستيك (لا استخدامه مرة واحدة)؛

(هـ) إقامة نظام رصد عالمي يشمل الاستعراض والمساءلة، وينظر في اعتماد مبدأ التحوط للتمكين من اتباع نهج شامل بداية بالبر وانتهاء بالبحر؛

(و) وضع لوائح بشأن المواد المصدرية المستدامة، بما في ذلك:

'1' تحديد نسبة مئوية دنيا من البلاستيك المعاد تدويره في محتوى المواد الخام؛

'2' تحديد أنواع معينة من البلاستيك على أنه يمكن تجنبها، بما في ذلك البلاستيك الأحادي الاستخدام والجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمداً (مثل الحبيبات البلاستيكية في منتجات العناية الشخصية ومنتجات التجميل)؛

'3' وضع نظام مشترك للعلامات يُطبَّق في جميع البلدان؛

'4' وضع لوائح مشتركة لتعبئة وتغليف المنتجات في أكياس بلاستيكية؛

'5' تحديد نسبة مئوية دنيا من المحتوى المعاد تدويره؛

'6' وضع معايير استدامة للمنتجات البلاستيكية في الأسواق المحلية (قبل الاستهلاك وبعده) تلائم، على سبيل المثال، النظم الوطنية لجمع وإعادة التدوير وذلك من أجل تخفيف العبء على أنظمة إدارة النفايات المحلية.

16- وشملت مجموعة الآراء بشأن طبيعة الصك ذي الصلة ما يلي:

(أ) اتفاق عالمي جديد مع استمرار الأطر والجهود القائمة بالفعل على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية. ويمكن أن تتضمن السمات ما يلي:

'1' معايير منسقة؛

'2' مرونة كافية لمراعاة الظروف الوطنية والتحديات الخاصة بكل منطقة، بما في ذلك من خلال خطط العمل الوطنية التي تتضمن التزامات بأهداف وتدابير تناسب السياق الخاص بكل بلد على حدة؛

'3' إمكان الحصول على الدعم المالي والتقني؛

'4' آليات لقياس التقدم المحرز في تحقيق لا أهداف التنمية المستدامة فحسب بل الأهداف الأخرى الطويلة الأجل أيضاً؛

(ب) هيكل عالمي يتضمن عناصر طوعية وملزمة قانوناً جديدة، مع اعتماد نهج للحوكمة متعدد الطبقات. ويمكن توسيع نطاق هذا النهج ليشمل مؤسسات أخرى. وفي الوقت نفسه، يمكن اتخاذ إجراءات باستخدام خيارات أخرى للاستجابة؛

(ج) استخدام الآليات القائمة للعمل الدولي لتحقيق رؤية جماعية، مع النظر في وضع صكوك جديدة عند الحاجة؛

(د) مجموعة من خيارات الاستجابة لمعالجة القمامة البحرية على مختلف المستويات (المحلية والوطنية والإقليمية) استناداً إلى رؤية مشتركة للعمل العالمي؛

(هـ) تحديد كل بلد لمشكلاته وبناء الإجراءات التي يتخذها على أساس من المعرفة العلمية؛

(و) بدلاً من فرض التزامات دولية، مواصلة استخدام أفضل الممارسات في إدارة النفايات مع التركيز على النهج الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية التي تراعي الظروف على أرض الواقع.

17- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات التكنولوجية (التقنية) ما يلي:

(أ) وضع آليات لتقديم الدعم المالي والتقني للبلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها. ويمكن أن يشمل ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، مثل تكنولوجيا تخفيض المواد، وتحسين قابليتها لإعادة التدوير، وإعادة تصميمها، وإدارة النفايات/المواد المنخفضة الكربون؛

(ب) وضع نظام لتيسير التعاون التقني ونقل الخبرات وتبادل الدراية التقنية والتكنولوجيا وأفضل الممارسات، بما في ذلك:

'1' التدريب عبر الإنترنت؛

'2' الحلقات الدراسية الحضورية المخصصة لبناء القدرات؛

'3' شراكات لتعزيز تنمية الموارد التقنية؛

(ج) إنشاء منصة مركزية استراتيجية لتبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات؛

(د) التبادل والإرشاد والتعاون في مجال البحوث والابتكار والدراسات العلمية؛

(هـ) تسهيل توافر الموارد المالية والتقنية اللازمة؛

(و) تحديد نُهج مبتكرة لحشد الموارد والتمويل غير الحكوميين؛

(ز) تنفيذ المسارات وابتكارها واستخلاص التدخلات بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي (الإزالة).

18- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات الاقتصادية/المالية ما يلي:

(أ) آلية تمويل عالمية جديدة: آلية مالية قوية طويلة الأجل يمكن لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة على تنفيذ التزاماتها الوطنية (مثل وضع خطط عمل وطنية). ويمكن أن تنطوي هذه الآلية على الموازنة بين تدابير التكيف (مثل التنظيف) وتدابير التخفيف (مثل التدابير التكنولوجية)؛

(ب) تقليص الفجوة في الموارد عن طريق ضمان تنسيق تدفقات المعونة الدولية تنسيقاً جيداً. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي:

'1' قائمة بالأولويات المتفق عليها؛

'2' مجموعة من المعايير القائمة على الأدلة لتحديد أولويات التمويل؛

'3' نماذج موحدة للإبلاغ عن النواتج وتقييم الفعالية؛

(ج) زيادة أسواق البلاستيك المعاد تدويره؛

(د) إنشاء آلية مالية دولية لإدارة النفايات واستردادها؛

(هـ) إنشاء صندوق عالمي لدعم جهود البلدان. ويمكن الاستفادة منه استناداً إلى ما يلي:

'1' المسؤوليات المشتركة وإن تباينت؛

'2' النظر في الظروف الوطنية؛

'3' توسيع نطاق الصندوق ليشمل البلدان غير الساحلية لمنع التسرب من الأنهار والممرات المائية إلى المحيطات.

19- حدَّد جرد الموارد أو الآليات المالية والعمل الذي قام به فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية المعني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة (UNEP/AHEG/2018/1/3 وUNEP/AHEG/2018/2/2) الاستجابات الإضافية التالية التي ينبغي أن ينظر فيها الخبراء في سياق حشد الموارد المالية لمعالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة:

(أ) زيادة التنسيق بين المانحين على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، ولا سيما الجهات المانحة على الصعيد الثنائي. ويمكن أن يكون للتركيز في البداية على تنسيق التمويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتركز التمويل الواسع النطاق حالياً، أثر شديد الفعالية؛

(ب) زيادة ملاءمة التمويل للأولويات الوطنية للبلدان المتلقية وتحسين التنسيق والمواءمة في التمويل المتعلق بالمناخ. ويمكن استخلاص الدروس من الآليات الوطنية لتمويل المناخ، مثل صندوق الاستثمار البيئي في ناميبيا والصندوق الأخضر لرواندا، اللذين ينسقان بين عمليات التمويل الدولي وإجراءات وضع السياسات والتخطيط على الصعيد الوطني. وقد يؤدي وضع خطط عمل وطنية بشأن القمامة البحرية إلى زيادة تيسير اتباع هذا النهج؛

(ج) يمكن النظر في تقديم الدعم للبلدان في الحصول على الأموال من الصناديق المتعددة الأطراف والدولية، على غرار مبادرات مثل برنامج الاستعداد التابع للصندوق الأخضر للمناخ؛

(د) الاستفادة من التمويل الحكومي في إنشاء مجموعة من المشاريع ''القابلة للتمويل'' من وجهة نظر مستثمري القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة اعتماد خيارات مثل التمويل المختلط يمكن أن تعزز الاستثمار الخاص بجعل الاستثمارات أكثر جاذبية وأقل مجازفة على القطاع الخاص؛

(هـ) معالجة الحوافز الضارة التي تشجع على استخدام البلاستيك الجديد الصنع كمادة خام أرخص سعراً من البلاستيك المعاد تدويره؛

(و) الاستفادة من فرص التمويل الشاملة للجميع، بما في ذلك التمويل المخصص للمنظمات المجتمعية ومجتمعات الشعوب الأصلية. ويمكن للممولين أيضاً تقييم الآثار الجنسانية لبرامج التمويل، وإبراز الممارسات الجيدة، والدعوة إلى اتباع نهج تراعي الفوارق بين الجنسين في معالجة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة؛

(ز) زيادة الموارد المالية للمبادرات الاستراتيجية الرامية إلى الإزالة من الاقتصاد أنواع البلاستيك أو مواده التي تمثل أكبر المخاطر، واستخدام نهج دائرية لأنواع أخرى، ما من شأنه أن يسرِّع وتيرة التحول إلى الاقتصاد الدائري فيما يخص البلاستيك. وينبغي اعتماد نهج قائم على الأدلة لضمان إيلاء الأسبقية في تخصيص الموارد المالية لأنواع البلاستيك التي تنطوي على أكبر احتمال لأن تترتب عليها آثار بيئية واجتماعية واقتصادية؛

(ح) معالجة فجوات التمويل في القطاعات المسؤولة، كقطاعي المنسوجات والزراعة، عن مستويات مرتفعة من التلوث الناجم عن البلاستيك لكنها تحظى باهتمام أقل. ويمكن أن يشمل هذا النهج أخذ التلوث الناجم عن البلاستيك في الاعتبار في السياسات والتمويل الزراعيين.

20- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات العلمية والتعليمية والمعلوماتية ما يلي:

(أ) تنسيق البحوث العلمية على الصعيد الدولي، بما في ذلك البحوث الاجتماعية والاقتصادية والبحوث المتعلقة بالجسيمات البلاستيكية الدقيقة (بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية النانوية)، وتنسيق تبادل المعارف العلمية؛

(ب) زيادة التعاون والتبادل بين الاتفاقيات القائمة (ولا سيما اتفاقية بازل) والمنظمات والمنتديات من أجل معالجة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة على نحو متسق ومتكامل؛

(ج) إنشاء فريق استشاري علمي وتقني معني بالقمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة، يستفيد من عمل الآليات القائمة مثل فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية؛

(د) إنشاء فريق علمي حكومي دولي لتعزيز القرارات والسياسات القائمة على العلم، بالاستناد إلى البحوث والمعارف العلمية الصادرة عن جميع المؤسسات ذات الصلة.

21- إنشاء آلية معرفية عالمية:

(أ) يمكن أن يشرَعَ مركز المعرفة في تنفيذ الأنشطة وأن يكون مصدراً (ومركزاً لتبادل المعلومات) بشأن عمليات الجرد الوطنية للمصادر، والممارسات المحسنة لإدارة النفايات، والتقييم، فضلاً عن المواد التوجيهية المفاهيمية والعملية لدعم الحكومات والمنظمات وكيانات القطاع الخاص في معالجة جوانب منع القمامة البحرية واستردادها استرداداً سليماً بيئياً وقائماً على تحديد المخاطر. ويمكن أن يشمل عمله ما يلي:

'1' وضع منهجيات رصد منسقة؛

'2' جمع بيانات ومعلومات الرصد العالمية الواردة من جميع الجهات الفاعلة والمصادر وتصنيفها وتبادلها علناً، بما يشمل المبادرات العلمية التشاركية؛

'3' ضمان الوصول إلى علوم وممارسات علمية سليمة راسخة وموثوقة، مثل تلك التي تعنى بالمواد المضافة؛

'4' ووضع مبادئ توجيهية لأخذ العينات من الجسيمات البلاستيكية البحرية الكبيرة والدقيقة وتحليلها؛

'5' تحديد المشاريع الإرشادية وصلاتها بالأنشطة الإقليمية؛

'6' وضع خريطة للجهات الفاعلة والمبادرات والنُّهج.

22- إنشاء فريق خبراء حكومي دولي/هيئة علمية حكومية دولية:

(أ) إنشاء فريق علمي تقني أو هيئة علمية تقنية يمكن أن تشمل مهامه أو مهامها:

'1' تقييم وتتبع حالة البيئة ومدى مشكلة القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، وكذلك التقدم المحرز في تحقيق الأهداف العالمية والمبادرات الدولية المتفق عليها، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر) واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛

'2' جمع أحدث المعارف لتقديم المشورة/المدخلات العلمية و/أو التقنية من أجل اتخاذ القرار والتنفيذ (الترابط بين العلوم والسياسات)؛

'3' التبادل والإرشاد والتعاون في مجال البحوث والابتكار والدراسات العلمية. ويمكن إنشاء منبر مركزي استراتيجي لتبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات؛

'4' دعم المبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة المتفق عليها؛

'5' تنسيق الرصد والإبلاغ الموحدين مع التركيز على القابلية للمقارنة وقابلية التشغيل البيني وقياس التقدم العالمي على امتداد دورة الحياة، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك وقابلية التدوير والاستعادة ومنع التسرب؛

'6' تطوير قواعد ولوائح مشتركة بما في ذلك الطرق الحسابية والتعاريف والمعايير مع إيلاء اهتمام خاص بأنواع المنتجات البلاستيكية الأكثر عرضة للتسرب التي تشكل خطراً شديداً على البيئة، بما في ذلك البلاستيك الأحادي الاستخدام ومعدات الصيد والجسيمات البلاستيكية الدقيقة الأولية؛

'7' تنسيق وتنظيم المعلومات العلمية ومواءمة وتوحيد منهجيات الرصد، بما في ذلك من خلال توحيد صيغ جمع البيانات، ووحدات القياس، واعتماد تدفق المواد، والمقاييس، من أجل قياس النتائج لدعم الشفافية، فضلاً عن آليات لتعزيز إمكان الوصول إلى البيانات ذات الصلة؛

'8' جمع المبادرات الاستشارية العلمية القائمة وتجميع البيانات والمعلومات العلمية المتاحة من أجل إعداد تقييمات لمصادر القمامة البحرية ومساراتها ومخاطرها؛

'9' تعزيز المعرفة العلمية، ونقل التكنولوجيا البحرية، وتشجيع الحلول المبتكرة لمكافحة الحطام البحري؛

'10' ضمان التنسيق والتعاون بين مختلف المنابر العلمية القائمة من أجل مواءمة احتياجات الإبلاغ وأساليب جمع البيانات ومنع ازدواج الجهود والتباعد حيثما أمكن ذلك؛

'11' وضع معايير مشتركة، بما في ذلك منهجيات للرصد والإبلاغ المنتظم وتقييم التقدم المحرز في البلدان، وتيسير مقارنة البيانات وتتبع التقدم المحرز؛

'12' توحيد تقديم التقارير العالمية والإقليمية والوطنية عن إنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها ومعالجتها النهائية على امتداد دورة الحياة لتيسير إمكانية المقارنة وقابلية التشغيل البيني والقياس الفعال للتقدم العالمي في معالجة التلوث البحري بالبلاستيك طوال دورة حياة المنتجات قياساً بمؤشرات متفق عليها (سيجري وضعها)؛

'13' إنشاء آلية لرصد تدفقات النفايات البلاستيكية العابرة للحدود والإبلاغ عنها، ولا سيما في المياه الدولية، بما في ذلك مبادئ توجيهية لأساليب رصد المؤشرات ذات الصلة مثل تلك التي وضعت للتنسيق فيما يخص الجسيمات البلاستيكية الدقيقة على سطح المحيطات؛

'14' جمع البيانات بطريقة مبتكرة من خلال استخدام تكنولوجيات جديدة مثل رصد الأرض. ويمكن وضع معايير موحدة للبيانات بحيث يتيسر إصدار بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لتعزيز وتطوير النماذج الحالية المتعلقة بتشتت البلاستيك؛

'15' وضع خريطة للعلاقات والروابط البينية بين مختلف النُهج والنماذج؛

'16' تحديد وتنفيذ نُهج مبتكرة لإصدار وجمع البيانات الأولية لاستخدامها في معايرة الموارد التقنية، مثل نماذج وأدوات حساب كميات القمامة البحرية. ومن أمثلة هذا النوع من البيانات ما يلي:

أ الإحصائيات المتعلقة بالتسرب في مقالب النفايات؛

ب- التسرب من مواقع الإنتاج؛

ج- نتائج رصد القمامة النهرية؛

د- النتائج المستمدة من تكنولوجيات رصد الأرض والاستشعار عن بعد (الطائرات بدون طيار، والسواتل، والقياسات الآلية في البحر)؛

هـ- المعلومات المكانية والزمانية الواسعة النطاق التي تكفل شمول البيانات لا للبيئة البحرية فحسب، بل للنظم الأرضية ونظم المياه العذبة أيضاً؛

'17' تنسيق معايير الرصد الموحدة والاتفاق عليها ووضع معايير دنيا للإبلاغ من جانب البلدان فيما يتعلق بالتزاماتها الوطنية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن يشمل ذلك المعايير العالمية لرصد إنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها وإدارتها، بما في ذلك إمكانية إعادة تدويرها واستردادها وإدخالها من جديد في دورة الانتاج ومنع التسرب؛

'18' مواءمة منهجيات جمع البيانات، ومعاييره، وصيغته، ووحداته، واعتماد تدفق المواد، والمقاييس اللازمة لقياس النتائج من أجل دعم الشفافية، وآليات زيادة الوصول إلى البيانات ذات الصلة.

23- مجموعة الآراء بشأن مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق والتعاون بينهم:

(أ) تبسيط مبادرات وأهداف أصحاب المصلحة من أجل تجنب ازدواج الأنشطة ومعالجة الثغرات لضمان التنفيذ الفعال؛

(ب) الإقرار بالعمل الذي تضطلع به حالياً الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية من أجل الحد من القمامة البلاستيكية البحرية واتخاذه أساساً يبنى عليه. ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للعمل الذي تضطلع به الشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية وتعزيزه لتحسين طائلته وفعاليته؛

(ج) مراعاة ما اضطلعت به الشراكة من أجل البلاستيك في إطار اتفاقية بازل من عمل وما أحرزته من تقدم عند مناقشة خيارات الاستجابة؛

(د) الاستفادة من المبادرات التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة الأخرى.

24- مجموعة الآراء بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

(أ) الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون آلية تيسر التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص؛

(ب) يمكن للقطاع الخاص أن يدعم التحسينات في نظم إدارة النفايات ومياه الفضلات من خلال تقليل المدخلات في هذه النظم، وتعزيز معدلات جمع المواد البلاستيكية المستعملة، وإعطاء قيمة لإعادة استخدام النفايات، ودعم نهج متكامل في مختلف حلقات سلسلة القيمة؛

(ج) تطبيق نهج تشاركي وشامل يشارك فيه عامة الجمهور، بما في ذلك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، في تطوير وتنفيذ الجهود الرامية إلى الحد من القمامة البلاستيكية البحرية؛

(د) يمكن زيادة مشاركة القطاع الخاص واستثماراته من خلال إشراك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية؛

(هـ) ينبغي إعلام جميع أصحاب المصلحة وتثقيفهم لتغيير السلوكيات من أجل:

(1) تشجيع نماذج الأعمال التحويلية التي تولي الاعتبار لاستخدام المواد المصدرية وإنتاج وتصميم المنتجات البلاستيكية؛

(2) تقليل الاستخدام الأحادي أو غير الضروري للبلاستيك؛

(3) إدارة النفايات/استرداد المواد وإعادة دمجها مرة أخرى في دورة الإنتاج؛

(4) وضع حلول طويلة الأجل لمواجهة التحدي المتمثل في القمامة البلاستيكية البحرية؛

(و) ينبغي مواصلة النظر في الشراكات القائمة أو المعززة أو الجديدة بين القطاعين العام والخاص التي من شأنها أن تعزز الإجراءات ذات الأهداف المحددة وبناء القدرات أو أن تساعد في حشد الموارد؛

(ز) إزالة الحواجز، كالحواجز الاستثمارية والضريبية التي تعترض سبيل الصناعة في تعزيز الحلول المبتكرة لاستعادة المواد وإعادة التدوير؛

(ح) النظر في مسألة الإلزام بالإبلاغ/التحقق من امتثال الشركات للوائح أو الالتزامات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعلامات الإيكولوجية.

ثالثاً- خيارات الاستجابة الإقليمية

25- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات القانونية والسياساتية ما يلي:

(أ) ينبغي أن يتسم أي إطار عالمي جديد بالمرونة الكافية لمراعاة الظروف الوطنية فضلاً عن التحديات الخاصة بالمنطقة؛

(ب) تشمل أمثلة الأطر الإقليمية القائمة اتفاقيات الأمم المتحدة للبحار الإقليمية، والبروتوكولات، وخطط العمل بما في ذلك خطط العمل الإقليمية بشأن القمامة البحرية، وهيئات مصائد الأسماك، ولجان أحواض المياه، ومجموعة الدول العشرين/مجموعة الدول السبع، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا/مؤتمر قمة شرق آسيا؛

(ج) النظر في سبل تيسير وضع ودعم خطط العمل الإقليمية والوطنية لمكافحة الحطام البحري والجسيمات البلاستيكية الدقيقة مكافحة فعالة، مع الاسترشاد بإطار عالمي؛

(د) وينبغي مواءمة مختلف البرامج الإقليمية والتدخلات الوطنية وبناء بعضها على بعض. وينبغي أن تعمل هيئات الإدارة/التنسيق الإقليمية على التآزر فيما بينها؛ ويمكن أن تشمل هذه التدابير تعزيز الاتصال والتنسيق بين البرامج، وترشيد الخطط الرامية إلى تجنب الازدواج ومعالجة الثغرات، وتوحيد المعلومات والحد من تكرار تقديم التقارير (بما في ذلك فيما يتعلق بإنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها ومعالجتها النهائية وتناول دورة الحياة بأكملها)؛

(هـ) ينبغي النظر في خيارات، بما في ذلك المنتديات القائمة، للتعاون المصمم خصيصاً لتحفيز العمل على الصعيد الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية إشراكاً مناسباً؛

(و) مواءمة الصكوك القانونية الدولية والنُهج (كما هي الحال في برامج البحار الإقليمية)؛

(ز) ثمة حاجة إلى توحيد التقارير الإقليمية بشأن إنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها ومعالجتها النهائية من أجل تناول دورة الحياة بأكملها؛

(ح) ينبغي استعراض الصكوك القائمة ذات الصلة وتنقيحها والبناء عليها.

26- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات التكنولوجية ما يلي:

(أ) ثمة حاجة إلى وضع مشاريع إقليمية مثل إزالة معدات الصيد؛

(ب) ثمة حاجة أيضاً إلى إنشاء منابر إقليمية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، فضلاً عن إقامة شبكات تعاونية للبحث وتعزيز المكاسب الاقتصادية /إنشاء منصة إقليمية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات، وشبكة تعاونية في مجال البحوث وتعزيز المكاسب الاقتصادية؛

(ج) وضع خرائط تحديدية ورصد تدفق النفايات البحرية ومصدرها على الصعيد الإقليمي.

27- شملت مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات المالية ما يلي:

(أ) إنشاء صناديق إقليمية وإشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(ب) حشد مصارف التنمية الإقليمية وغيرها من آليات التمويل الإقليمية.

28- تشمل مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات التثقيفية والإعلامية على الصعيد الإقليمي ما يلي:

(أ) زيادة التعاون بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بالاتفاقيات والمنظمات والمعاهدات القائمة؛

(ب) وضع خرائط تحديدية ورصد مصادر القمامة البحرية وتدفقها على الصعيد الإقليمي؛

(ج) حفز العمل من خلال الصكوك القائمة مثل برامج البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية ولجان أحواض الأنهار؛

(د) تيسير بناء القدرات الإقليمية وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمعارف مثل أفضل الممارسات وأفضل التقنيات/التكنولوجيات المتاحة من خلال المراكز والوحدات الإقليمية التابعة للشراكة العالمية لمعالجة مشكلة القمامة البحرية، وتشجيع إقامة شبكة تعاونية للبحوث وتعزيز المكاسب الاقتصادية؛

(هـ) يلزم التعاون الإقليمي في إزالة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة؛

(و) تعزيز عمل اتفاقيات البحار الإقليمية في مجال الرصد والتقييم من خلال توسيع نطاق مسؤوليتها عن إدارة البيانات العالمية بشأن عمليات الرصد والتقييمات المنسقة.

رابعاً- خيارات الاستجابة الوطنية

29- شملت مجموعة الآراء بشأن الاستجابات القانونية والسياساتية على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) خطط عمل وأهداف خفض وطنية:

'1' تيسير وتعزيز القدرات على وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية؛

'2' تحديد الأهداف والغايات على المستوى الوطني؛

'3' وضع هدف تخفيض وطني طوعي (أهداف تخفيض وطنية طوعية) أو أهداف إلزامية قابلة للقياس ومحددة زمنياً. ويمكن أن تشمل أهدافاً وطنية لتجنب النفايات وتحويلها واسترجاعها؛

'4' إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية تصميم وتنفيذ خطط العمل؛

'5' تطوير أفضل الممارسات وما يقترن بها من مجموعات الأدوات السياساتية ذات الصلة التي يمكن للحكومات استخدامها في تصميم وتنقيح خطط عملها الوطنية؛

'6' وضع قوائم جرد وطنية، بما في ذلك:

أ- مصادر ومسارات وكميات النفايات التي تُنتَج ويُعاد استخدامها وجمعها وإعادة تدويرها والتخلص منها على النحو السليم؛

ب- كميات القمامة البحرية التي تجري إزالتها؛

ح- حجم استخدام التكنولوجيات والمواد المبتكرة، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير؛

د- حجم و/أو أثر المساعدة المقدمة إلى البلدان التي تحتاج إلى تنمية القدرات التقنية، بما في ذلك ما يتعلق بزيادة كمية النفايات التي يتم التخلص منها على نحو سليم؛

(ب) وضع أهداف متباينة ومؤشرات ذات صلة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية؛

(ج) وضع سياسات و/أو مبادرات وطنية، بما في ذلك في المجالات التالية:

'1' فرض حظر على استخدام الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في منتجات العناية الشخصية ومستحضرات التجميل؛

'2' تشجيع وتنسيق الحلول والالتزامات التي يأخذ قطاع الصناعة بزمام المبادرة فيها؛

'3' مخططات توسيع مسؤولية المنتجين على المستوى الوطني بمشاركة من قطاع الصناعة؛

'4' التواصل مع القطاع الخاص، بما في ذلك قطاع النفايات غير الرسمي، للتعاون على تحسين إدارة النفايات من خلال تطوير تكنولوجيات جديدة ومبتكرة لإعادة التدوير والاستعادة، ونماذج تمويل، ومسارات قيمة جديدة للمساعدة على القضاء على النفايات البلاستيكية في البيئة؛

'5' تشجيع الاستثمار في مرافق معالجة النفايات وغيرها من الهياكل الأساسية لإدارة النفايات واسترداد المواد؛

'6' وضع حوافز لخفض الطلب على/استهلاك المواد البلاستيكية، وفرض ضرائب على التخلص من النفايات في البيئة الطبيعية؛

'7' تشجيع تصميم المنتجات باستخدام المواد المحلية؛

'8' تشجيع تغيير السلوك في جميع القطاعات من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية على السواء؛

'9' تشجيع تحويل النماذج التجارية فيما يتعلق بالمواد المصدرية والإنتاج، والتصميم والإدارة المستدامة للإنتاج/النفايات/الاسترداد؛

'10' تعزيز مرافق الاستقبال في الموانئ ومشاركة الصيادين في جمع النفايات من البحار؛

'11' إنشاء لجان أحواض الأنهار؛ إنشاء نظام متكامل لإدارة النفايات بما يشمل جميع المواد المستخدمة، بما في ذلك العبوات البلاستيكية، وتعميم الوصول إلى هذه النظم؛

(د) اتخاذ/تحديد مواقف وطنية عبر الهيئات المسؤولة عن المعاهدات باعتبار هذه المواقف مدخلات في الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية والهيئات الإقليمية، من أجل كفالة اتساق المواقف الوطنية في جميع الوزارات المسؤولة؛

(هـ) الفعالية والإبلاغ:

'1' وضع منهجية لتقييم فعالية تدابير السياسات المتخذة؛

'2' توحيد التقارير الوطنية بشأن إنتاج المواد البلاستيكية واستهلاكها ومعالجتها النهائية بما يتناول دورة الحياة بأكملها؛

'3' إدراج الجوانب المتصلة بالقمامة البحرية في الخطط الساحلية الوطنية؛

'4' إنشاء وكالات وطنية مخصصة لإدارة السواحل.

30- شملت مجموعة الآراء بشأن الاستجابات التكنولوجية على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة السليمة بيئياً للنفايات (مثلاً في مواقع مقالب القمامة)؛

(ب) تشجيع تحسين نظم إدارة النفايات (مثل فرز النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها في بداية السلسلة)؛

(ج) تعزيز الإزالة السليمة بيئياً للقمامة البلاستيكية البحرية؛

(د) تطبيق حلول تخفيفية مبتكرة مثل الحواجز العائمة للقمامة ومعالجة مياه الصرف الصحي ومصائد الملوثات في مجاري التصريف؛

(هـ) النظر في معدلات إعادة تدوير البلاستيك، مع التركيز بشكل خاص على جودة المواد المعاد تدويرها ووجود أسواق لتلك المواد؛

(و) تطوير البنية التحتية وتحفيز وتطوير أسواق المواد الخردة لتحسين الإنتاج والاستخدام والاسترداد المستدام وزيادة إدخالها من جديد في دورة الإنتاج؛

(ز) تقييم دورة حياة البدائل.

31- شملت مجموعة الآراء بشأن الاستجابات الاقتصادية على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) زيادة التمويل وتحسين النتائج من خلال تمويل جميع مراحل النظم المتكاملة لإدارة النفايات؛

(ب) تمكين نُهج تمويلية مبتكرة وشفافة؛

(ج) تقديم حوافز إلى جامعي النفايات من أصحاب المشروعات الريادية؛

(د) تحميل الجهات الفاعلة المسؤولة عن التسرب بعض تكاليف التنفيذ، على سبيل المثال من خلال:

'1' فرض قيود على بيع المواد غير القابلة لإعادة التدوير؛

'2' وضع متطلبات لتصميم المنتجات؛

'3' مخططات استرداد التأمين عند إرجاع العبوات أو مخططات توسيع مسؤولية المنتجين؛

'4' تفعيل مبدأ تغريم الملوث لتغطية جزء كبير من التكاليف المطلوبة لتحقيق الهدف الطويل الأجل من خلال تضمين تكلفة منع التسرب في أسعار المنتجات البلاستيكية عند بيعها في مختلف حلقات سلسلة التوريد.

32- تشمل مجموعة الآراء المتعلقة بالاستجابات العلمية والتعليمية والمعلوماتية على الصعيد الوطني ما يلي:

(أ) تسهيل الاختيار المستنير على المستهلكين (في التجارة الإلكترونية أيضاً) من خلال اطلاع المستهلكين على المعلومات المتعلقة بدورة الحياة والاستدامة؛

(ب) تنفيذ حملات توعية بشأن آثار القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية الدقيقة وتطبيق نظم العلامات و/أو التصديق؛

(ج) تشجيع المستهلكين على اتباع ممارسات استهلاكية مستدامة، بما في ذلك الانتقال نحو استخدامات أكثر استدامة، مثل تجنب المنتجات البلاستيكية عندما يكون ذلك ممكناً، وإعادة استخدامها، وإذا تعذر ذلك، التحول إلى بدائل مستدامة.